

واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر
 THE REALITY OF THE DEVELOPMENT THE AGRICULTURAL SECTOR
 TOWARDS ECONOMIC DIVERSIFICATION IN ALGERIA

بشطة بلال¹، بورماتة عبد القادر²

¹ جامعة لونيبي علي البلدية 2، billeldoc2017@gmail.com

² المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة، brmnaekd@yahoo.fr

تاريخ القبول: 18/04/2020

تاريخ الاستلام: 01/02/2020

ملخص:

حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مجهودات الجزائر في القطاع الزراعي كأحد ركائز النشاط الاقتصادي في الدولة، هذه الأخيرة وبعد الأزمات النفطية المتتالية حاولت الانتقال إلى استراتيجية جديدة هدفها التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد عبر تشجيع عدة قطاعات تتميز بالأفضلية النسبية في الثروات والمقومات المختلفة (القطاع الزراعي أحدها) لتفادي آثار تلك الصدمات، ورغم المجهودات المبذولة من دعم وتحفيز وتشجيع للاستثمار الزراعي والتسهيلات المقدمة ظلت مساهمة القطاع الزراعي ضعيفة في معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي؛ التطوير؛ التنوع الاقتصادي؛ المقومات؛ الجهود؛ الجزائر.

تصنيف JEL : O13 ؛ Q14 ؛ Q18

Abstract:

We tried in this paper to highlight the efforts of Algeria in the Agricultural Sector as one of the pillars of economic activity in the country. The latter being suffered from several oil crisis, tried to ,ove onto a new strategy that aims to shift from oil-based economy to diversification by encouraging several sectors characterized by relative advantage in terms of wealth and various components(Agricultural Sector being one of them) to avoid the effects of those shocks.

In spite of the efforts made to support and encourage the agricultural investesment and acilities offered by the country but the contribution of the Agricultural Sectoris still weak in economic growth rates.

Keywords : Agricultural Sector, Development, Economic Diversification, efforts, components, Algeria.

Jel Classification Codes : O13; Q14; Q18

المؤلف المرسل: بشطة بلال، الإيميل: billeldoc2017@gmail.com

1. مقدمة :

شهدت العقود الأخيرة تزايدا ملحوظا في استخدام السياسات الحمائية للقطاع الزراعي، وذلك بازدياد مستويات الدعم المحلي والدعم المقدم للصادرات الزراعية والقيود على نفاذ السلع الزراعية وعرفت سياسة الدعم الفلاحي تطورات مستمرة ومنتامية جعلت كل من الدول المتطورة والنامية تخصص مبالغ مالية هامة لدعم القطاع الزراعي لمواجهة التحديات الدولية في مجال التجارة الزراعية، مما أعطي له أهمية كبيرة في الاتفاقيات والجولات التفاوضية بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالميدان الزراعي.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي وبما أن القطاع الزراعي أحد أهم المحاور الأساسية المعول عليها لتحقيق ذلك، فقد عرف هذا القطاع تطورات هامة من خلال المخططات وبرامج الدعم الزراعي في جميع الفروع الفلاحية. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

- ماهي جهود الجزائر في الميدان الزراعي في ظل المقومات المتوفرة لتحقيق التنوع الاقتصادي؟
حيث وضعت لهذه الدراسة الفرضيات التالية:

- تحاول الجزائر تنوع اقتصادها من خلال عدة قطاعات استراتيجية؛
 - تزخر الجزائر بإمكانيات متنوعة في القطاع الزراعي تجعلها رائدة في الميدان؛
 - بذلت الجزائر جهودا كبيرة ماديا وماليا وتقنيا لدعم القطاع الزراعي، وترقية المنتج الفلاحي عموما.
- أهمية وأهداف الدراسة**

تتجلى أهمية الدراسة في الأهمية الاستراتيجية للقطاع في الاقتصاد الوطني، وبما تزخر به الجزائر من ثروات متنوعة لاحتلال الصدارة إقليميا ودوليا وتحقيق الأمن الغذائي، وكونه أحد الرهانات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات. كما هدفت الدراسة إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة لتطوير القطاع الزراعي وفق البرامج والأجهزة الموضوعة في المخططات التنموية المتتالية، مراعاة للمتطلبات الاقتصادية الراهنة لكل فترة، وكذا تحديد المقومات الطبيعية والبشرية والمالية والصناعية المتوفرة لخدمة القطاع الزراعي، مع تحليل بعض الأرقام حول مساهمة هذا الأخير في النشاط الاقتصادي الوطني.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث (03) محاور كما يلي:

المحور الأول: التنوع الاقتصادي الجزائري لتحقيق التنمية؛

المحور الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؛

المحور الثالث: قراءة في جهود الجزائر — لتنمية القطاع الزراعي.

2. تنويع الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية

1.2 - الاقتصاد الأحادي وضرورة التنويع:

تعد الجزائر دولة نفطية يقوم فيها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها على عوائد النفط حيث ظلت تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر.

1.1.2 - الاقتصاد الريعي في الجزائر:

بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي المستدام وتعد الأزمة النفطية الأخيرة أكبر دليل على ذلك، فبدلاً من الاعتماد على الحلول قصيرة المدى يجب العمل على استغلال الفوائض المتاحة حالياً بكفاءة ووفق إستراتيجية بعيدة المدى تضمن التحول من النموذج التنموي المعتمد كلياً على عوائد النفط إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على تنويع الاقتصاد، يمكن من خلاله تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع العام من غير المحروقات، وإقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نزوب النفط (نوي نبيلة، 2016، صفحة 272).

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى "لعنة الموارد"، باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريع الصادرات المرتفعة. وقد تم التركيز عليها في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر إلى تلك الموارد الوفيرة (كمال رواينية موسى باهي، 2016، صفحة 137).

2.1.2 - التنوع الاقتصادي حتمية وليس خيار للجزائر:

لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة يفرضها انخفاض أسعار النفط. وقد حافظ النشاط الاقتصادي على صلابته بوجه عام، ولكن تباطأ النمو في القطاع غير الهيدروكربوني إلى 2.9% في عام 2016 جزئياً تحت تأثير تخفيضات الإنفاق. وارتفع التضخم من 4.8% في 2015 إلى 6.4% في 2016 وبلغ 7.7% في فبراير 2017 محسوباً على أساس سنوي. وبلغت البطالة 10.5% في سبتمبر 2016 ولا تزال بالغة الارتفاع بين الشباب (26.7%) والنساء (20.0%) على وجه الخصوص.

وأكد المدراء التنفيذيون لصندوق النقد الدولي بأنه ينبغي إجراء مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز وجود قطاع خاص ديناميكي. ورحبوا بالخطوات المتخذة لتحسين بيئة

الأعمال، والحد من الروتين الإداري وتحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز الحوكمة والشفافية، كذلك ينبغي الاهتمام بتقليص أوجه عدم الاتساق بين المهارات المطلوبة والمتاحة، وتحسين كفاءة سوق العمل، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة انفتاح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما شددوا على ضرورة توخي الدقة في تصميم الاستراتيجية الكلية وتحديد تسلسلها حتى تكون الإصلاحات داعمة لبعضها ويتم اقتسام عبء التصحيح الاقتصادي بصورة عادلة (تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، 2017).

وفي رده على سؤال حول الأزمة النفطية الأخيرة رد السيد: جون فرانسوا-دوفان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر: "الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات...، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدرج، ولكنها لا تستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. فعلى المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي، فهبوط أسعار النفط يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بحيث يوفر فرص عمل على أساس أكثر استمرارية. (Dauphin, 2016)

3.1.2-مبررات التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي هو مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية، وهذا التحول الديناميكي لا يتطلب زوال القطاعات، وإنما يتميز فقط بخفض الأهمية الاقتصادية لها وخفض مساهمتها في خلق الثروة، كما يعرف على أنه: "الزيادة المستمرة في عدد قطاعات النشاط التي يركز عليها الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع بعينه مما يخلق فرص عمل كثيرة ويحدث تحولا في هيكل الاقتصاد ككل". وعلى عكس نظرية ريكاردو حول المزايا النسبية التي ترى في التخصص (انخفاض التنوع الاقتصادي) محفزا للنمو الاقتصادي، فإن الكثير من الأبحاث والدراسات بينت أن انخفاض التنوع الاقتصادي وتركز

الإنتاج في عدد قليل من المنتجات والقطاعات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي (شارف نورالدين، 2017، الصفحات 36-37).

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنوع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهemin فيها قطاع واحد على اقتصاداتها، لأن سعي الحكومات نحو تنوع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع، وزيادة

احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاد المحلي، كلها تجعل من الضروري اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي.

كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن "اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا وقدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي (كمال رواينية موسى باهي، 2016، صفحة 137).

2.2- إشكالية التنمية من خلال القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لأدواره المتعددة في الاقتصاد الوطني، مما يعكس الأهمية النسبية له.

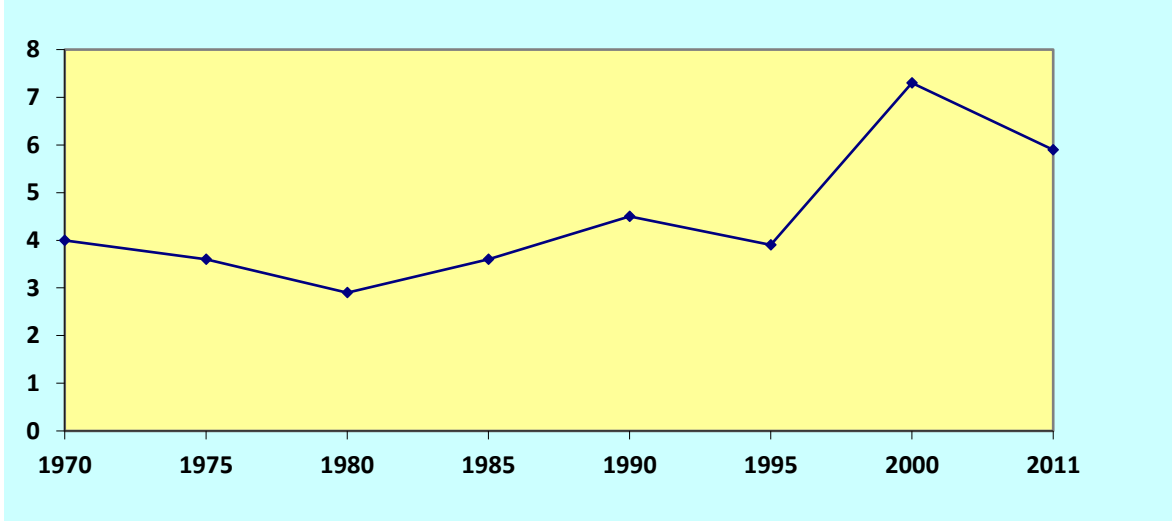
2-2-1- واقع قطاع الزراعة في الجزائر:

شهد القطاع الزراعي انخفاضا في نسبة المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي للفترة (1960-1979) بلغت 13,6%، توازيا مع استيعابه حوالي 50% من قوة العمل النشطة اقتصاديا، واستمر هذا الانخفاض ليبلغ 3,04 في الفترة من (2000-2011). إن أهم مواطن الخلل في إدارة القطاع الزراعي إدارة اقتصادية تجعل منه مساهما فعلا في التنمية المستدامة هي:

- انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الزراعي إضافة إلى انخفاض نسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل من 49,9% سنة 1980 إلى 13,1% سنة 2010؛
- انخفاض نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الشعب الفلاحية (خاصة الحبوب)، مما انعكس على الميزان التجاري باعتباره أداة لتغطية العجز من خلال الواردات؛
- ضعف الأمن الغذائي الوطني، مما يجعله عرضة لضغوط سياسية خارجية؛
- ارتفاع قيمة العجز نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، مما يرهن خطوات التنمية.

ورغم هذه الاختلالات إلا أن الجزائر سجلت ارتفاع طفيف لنسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة من 6,75% إلى 8,42% من سنة 1980 إلى سنة 2010، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو المتوسط الزراعي وصل إلى 5,9% سنة 2011 (مع بعض التذبذبات). (تقرير التنمية العربية، 2013، صفحة 39)، والشكل الموالي يوضح:

شكل 1: يوضح تغيرات معدل النمو المتوسط لقطاع الزراعة في الجزائر (1970-2011)



المصدر: تقرير التنمية العربية 2013، ص75

2-2-2- آليات دعم القطاع الزراعي للاقتصاد الوطني:

- يساهم القطاع الزراعي بدعم الاقتصاد الوطني من خلال أربع آليات رئيسية:
- يعتمد توسع القطاعات غير الزراعية، أساسا، على القطاع الزراعي المحلي من خلال توفير العرض اللازم من السلع الغذائية لطلب هذه القطاعات، بفعل إيجاد فئلا دخلية جديدة؛
- بفعل التحيز للقطاع الزراعي في بداية مراحل التنمية، فإن السكان الزراعيون يمثلون النسبة الأكبر من الطلب المحلي على المنتجات الصناعية المنتجة محليا؛
- نظرا لاتجاه الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى الانخفاض، مع تطور مراحل النمو والتنمية، فإن القطاع الزراعي يمثل مصدرا لرأس المال والعمل كبقية القطاعات؛
- يساهم القطاع الزراعي في ميزان المدفوعات، إما من خلال صادراته الزراعية، أو من خلال التوسع في إحلال السلع الزراعية المستوردة سابقا (تقرير التنمية العربية، 2013، صفحة 41).

3. مقومات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

تتوفر الجزائر على مقومات هامة في قطاع الزراعة، لكن تبقى مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني ضعيفة مقارنة مع ما تم بذله من جهود، وفيما يلي بعض الأرقام عن كليهما.

1.3-الإمكانات المتوفرة في القطاع الزراعي:

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول

المغربية وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترتيب التالي:

1.1.3-الموارد المائية:

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

أ-الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجغرافية الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم²، إلا أن 93 % من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 %، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م³ بنسبة 92 %.

ب-الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م³ و13.5 مليار م³ في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة(الشمال) على 11.1 مليار م³، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م³، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار م³.

ج-الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م³ في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م³ السنة والجنوب 5 مليار م³ السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 %، (1.8 مليار م³ السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على

خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم² على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

2.1.3-الموارد الأرضية

للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة

المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 % من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث تشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت المساحة الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال عامي 1983 و 2009 على التوالي، تشغل المساحات الموسمية حوالي 50 % منها، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة 12.33 % . والجدول التالي يبين تطور المساحة الزراعية المستغلة والمروية:

جدول1: يوضح المساحات الفلاحية في الجزائر من سنة 2000-2015

البيانات	2000	2005	2011	2015	الوحدة
المساحة الفلاحية الإجمالية	40,9	42,38	42,44	42,88	مليون هكتار
% المساحة الفلاحية / الإجمالية	17,2	17,8	17,82	18	مليون هكتار
المساحة الفلاحية المستغلة	8,2	8,39	8,45	8,46	مليون هكتار
% المساحة المستغلة/ الفلاحية	20,1	19,8	19,9	19,72	مليون هكتار
المساحة المسقية	489.090	803.880	987.005	1.136.000	ألف هكتار
% المساحة المسقية / المستغلة	5,97	9,54	11,72	13,32	/

المصدر: عمراني سفيان، 2014، ص13

3.1.3-الموارد البشرية:

بلغ متوسط اليد العاملة الفلاحية 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل، خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي،

حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93%، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 2: يوضح نسبة اليد العاملة في المجال الزراعي في الجزائر

البيان	1990	2000	2010	2011	2012	2013	المتوسط
اليد العاملة %	15	14.12	11.7	10.8	9	10.6	11.87

المصدر: عمار زهير، 2014، ص5

4.1.3-الموارد الرأسمالية:

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة،

المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009)، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، وقدرة الزيادة ب 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار (زهير عمار، 2014، صفحة 9).

2.3-أرقام عن قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني:

يعتبر قطاع الفلاحة من بين القطاعات الأولية المعول عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال دفع عجلة النمو وتحقيق عوائد مالية هامة نظرا لما يملكه من مقومات النجاح.

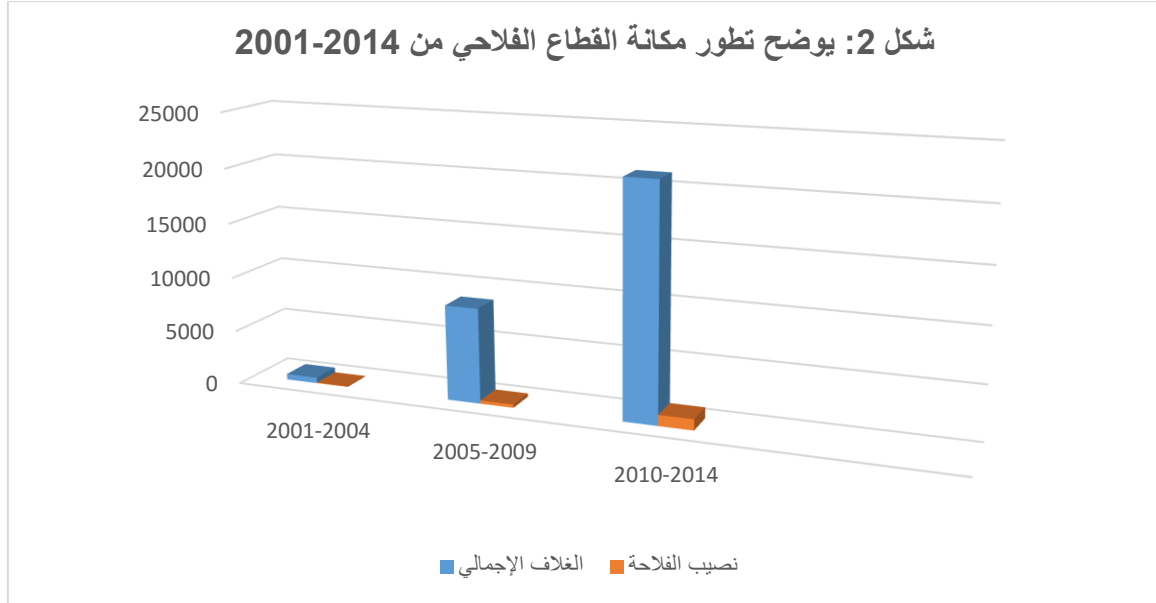
1.2.3-تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات الخماسيات 2001-2014:

مع انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني في التسعينيات وارتفاع أسعار السلع الغذائية والفلاحية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له. أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2001-2014) (سلمى عائشة كحلي حدة فروحان، 2017، صفحة 180).

الجدول 3: يوضح تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات الخماسيات 2001-2014

السنوات	2004-2001	2009-2005	2014-2010	الوحدة
إجمالي الأغلفة المالية	525	8705	21214	مليار
نصيب قطاع الفلاحة	65.4	300	1000	دينار
% مساهمة القطاع الفلاحي	12.46	3.45	4.71	/

المصدر: حدة فروحات، سلمى عائشة كيحي، 2017، ص179



المصدر: من معطيات الجدول السابق

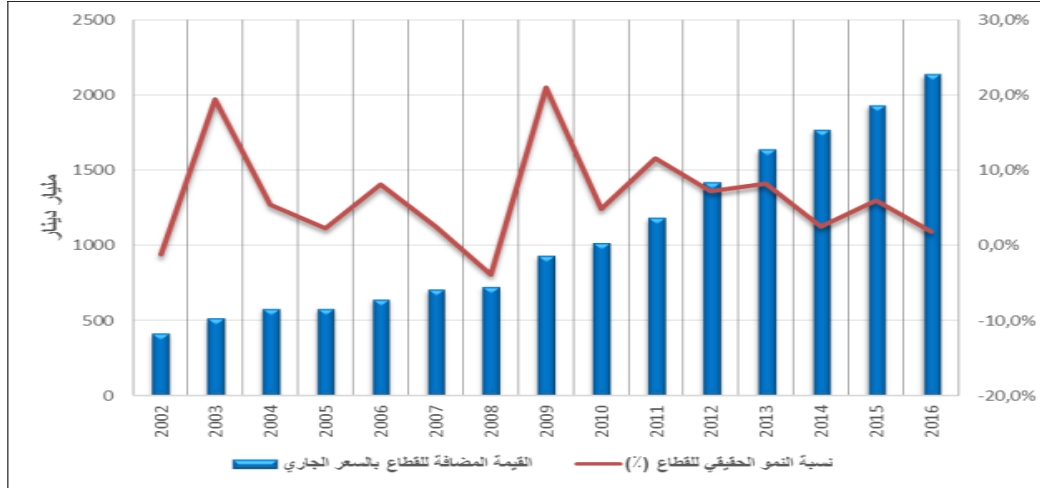
ومن خلال الجدول السابق نلاحظ قفزة نوعية في الأغلفة المالية المرصودة للقطاع الفلاحي على مدار المخططات الخماسية المعنية، ولكن بالمقارنة مع إجمالي الأغلفة نجد أن نسبة مساهمة الفلاحي من هذه المخصصات المالية انخفضت بشكل كبير من 12,46% إلى 3,45% و 4,71%.

2.2.3- نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري:

حسب تقرير بنك الجزائر لعام 2016 فإنه ومن حيث الحجم، انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1,8 %، مقابل 6,0 % في سنة 2015. بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2140,3 مليار دينار، حيث خصَّ التباطؤ في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، ماعدا الإنتاجات البستانية، مع بعض الاختلافات حسب نوعية المحاصيل، كانخفاضات في الإنتاج أو تباطؤات في وتائر توسعها وكذا انخفاض إنتاج الحبوب بـ 8,8% من 2015 إلى 2016، كما عرف أيضاً إنتاج الحمضيات

انخفاضاً معتبراً قدره 10,4%، وإنتاج الحليب بـ 5,3% خلال نفس الفترة. والشكل الموالي يبين ذلك: (بنك الجزائر، 2016، صفحة 22)

الشكل 3: يوضح نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري



المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016

3.2.3- مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي 1980-2013

تتضح نسبة مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

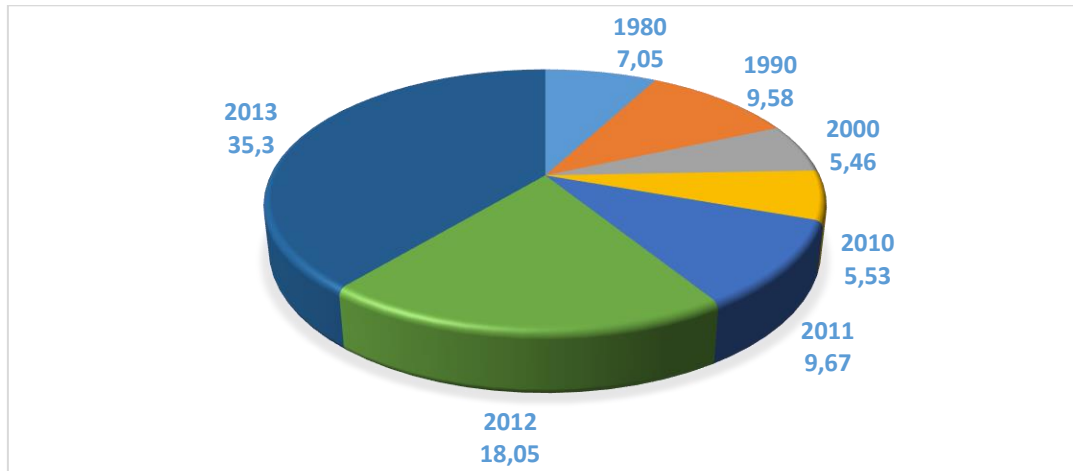
الجدول 4: نسبة مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي 1980-2013

السنوات	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013
نسبة المساهمة %	7,05	9,58	5,46	5,53	9,67	18,05	35,3

المصدر: عمار زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر، 2014، ص9.

يتضح لنا جليا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قد انخفضت بعد سنة 2000 لكن سرعان ما تحسنت بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 لتصل في حدود 9 % سنة 2011 لكن ما يلاحظ أن هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود 18 % إلى 35 % سنة 2013 بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9 % إذا استثنينا السنتين الأخيرتين، وهي نسبة تبقى ضعيفة (زهير عمار، 2014، صفحة 3)، والشكل الموالي يوضح معطيات الجدول:

الشكل 4: يوضح نسبة مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي 1980-2013



المصدر: معطيات الجدول السابق

4. قـراءة في جهود الجزائر لتنمية القطاع الزراعي:

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر مع نهاية التسعينات فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة

للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

1.4- إصلاحات قطاع الفلاحة إلى غاية سنة 2000:

عرف القطاع الفلاحي في هذه الفترة عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول الى تحسين المستوى المعيشي للسكان، أبرزها (غردي محمد، بن نذير نصرالدين، 2016، صفحة 195):

1.1.4- التسيير الذاتي: جاء بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي الفوضى التي قد تتجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي، وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، تجسدت سياسة الدولة الجزائرية في هذه المرحلة من خلال إصدار مجموعة من المراسيم حاولت فيها:

- فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرين والتي بلغت مساحتها 250.000 هكتار.

- تأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمّل هذا 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية،

- تأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين، وإحاقها بالأملك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة (60% تفوق مساحتها 500 هكتار، و37% تفوق مساحتها عن 1000 هكتار).

2.1.4-مرحلة الثورة الزراعية: يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة التوجيه السياسي المطبق (النظام الاشتراكي) ، والفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل ل الأراضي الفلاحية والظروف غير المستقرة لاستغلال هذه الأراضي، فكان صدور قانون الثورة الزراعية في 14/07/1971 وطبق في جوان 1972، يهدف إلى تغيير البنية العقارية للممتلكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وأهم الإجراءات التي جاء بها ما يلي:

- ضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الأملك الوطنية من خلال الأمر رقم 73- 71 المؤرخ في 08/11/1971؛
- تحديد الملكية الزراعية الخاصة، باعتبار أن القطاع الخاص يستحوذ على 3/2 من الأراضي الصالحة للزراعة؛
- تحديد الملكيات الكبيرة، جاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي لا يستخدم فيه قوة العمل والأرض والمياه بطاقة كبيرة؛
- تأميم ممتلكات المتغيبين لأسباب مختلفة.

3.1.4-مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي: نظرا للمشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل نظام الثورة الزراعية وكذا تراجع أسعار البترول وضعف النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي كان لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومنها القطاع الفلاحي، وذلك بالقيام بإصلاحات على هذا القطاع، فكانت التعليم رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 والتي تنصت على إعادة هيكلة الوحدات الفلاحية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدام المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف تطهير القطاع الفلاحي من السلبات المسجلة إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين، رفع الحواجز البيروقراطية، وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري. وأسفرت عن تكوين 3429

مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) مزرعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي.

لتواصل الإصلاحات خلال هذه الفترة بصدر القانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ 13 أوت 1983 تحت رقم (83-18) الذي ينص على أن كل مواطن قام بإصلاح أرض تصبح ملكا له خاصة في المناطق الصحراوية، وفي هذا الإطار تم توزيع 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلح منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج. كما عرفت هذه الفترة إنشاء بنك متخصص في التمويل الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنة 1982 يتكفل بتمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي والنشاطات المرتبطة بها.

4.1.4-مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية:

بعد النتائج السلبية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي من ضعف في الإنتاج والإنتاجية، وسوء التسيير، اللامبالاة، تراكم حجم المديونية، وتحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، بالإضافة الى الضائقة المالية التي أصبحت تعاني منها البلاد من جراء انخفاض أسعار البترول عام 1986، والنمو الديمغرافي المتزايد والتبعية الغذائية أضحت من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون (87-19) الصادر في 1987/12/08، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين

في العمل، وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله. وبتطبيق هذا القانون نتج عنه إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469146 هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المس توى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164.257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة (غردى محمد، بن نذير نصرالدين، 2016، صفحة 199).

5.1.4-إصلاحات ما بعد 1990:

نتيجة لفشل التسيير المركزي واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول

نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج لسنة 1993 ، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5% من إجمالي الناتج خلال الفترة - 1992 1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول الى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، وكذا المشاكل العقارية والتجاوزات والنزاعات التي بقيت تعيق بحث التنمية الفلاحية، حيث شهدت إصلاحات هدفت إلى ما يلي:

- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية من طرف مالكيها وحماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي)؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية؛
- إصلاحات في القطاع المصرفي بإصدار قانون النقد والقرض الذي حرر الاقتصاد؛
- تحرير الأسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي للأسعار؛
- تغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية، صندوق الضمان الفلاحي، صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، صندوق حماية الصحة الحيوانية.

مع العلم أن أهم مصدر لتمويل هذه الصناديق كان من خزينة الدولة، كما صادقت الحكومة على البرنامج الاستعجالي بتاريخ 1998/01/23 المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، مما جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الزراعية ما سمح بإصلاح 225000 هكتار وإنشاء 179000 منصب

شغل دائم حتى نهاية 2003 (غردي محمد، بن نذير نصرالدين، 2016، صفحة 201).

2.4- مخطط التنمية الفلاحية لسنة 2000:

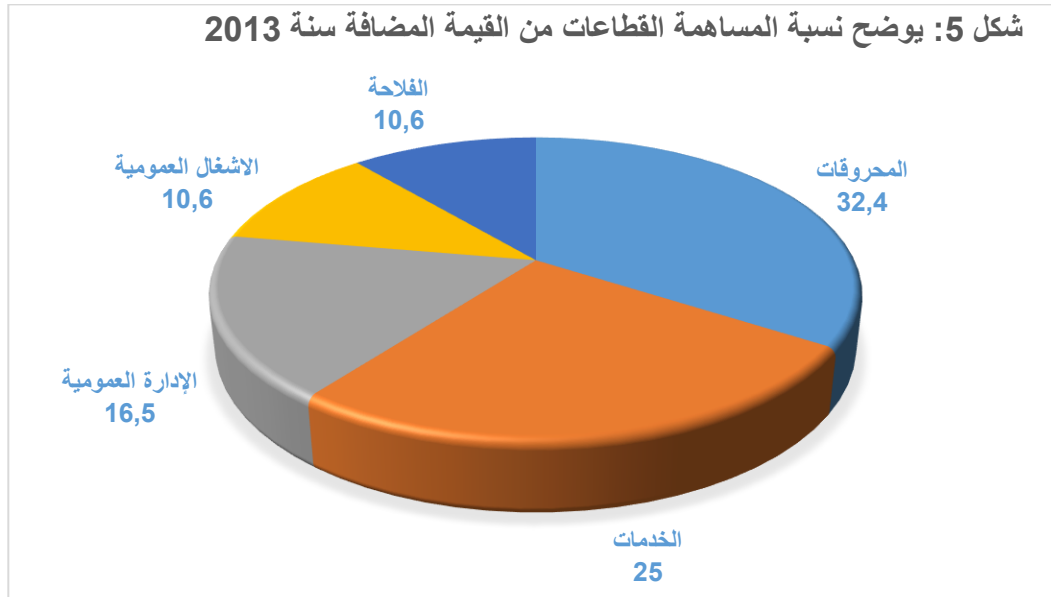
شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مستوى المستثمرات الفلاحية، وقد حدد لتنفيذ هذا البرنامج آليات خاصة تمثلت في كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، القرض الفلاحي والتأمينات الفلاحية والصندوق الوطني للتعاقد

الفلاحي. وقد تم توسيع هذا المخطط سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية، سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي يهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يساهم في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة. كما تم إطلاق برنامج للتجديد الفلاحي والريفي في أوت 2009 الذي ركز على مبدئين لمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية تمثلا في: الشراكة والتعاضدية.

وعند الوقوف على تطور مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر نجد:

- أن الإنتاج الفلاحي حقق نموا ملحوظا حسب معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أين انتقل من 9.13 مليون طن سنة 2000 إلى 25.4 مليون طن سنة 2018، كما تطورت الواردات من 6.86 مليون طن سنة 2001 إلى 11.5 مليون طن سنة 2011 مشكلة من تركيبة أساسها (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير)، ليساهم بذلك القطاع الفلاحي فقط بما يقارب 10.6 % من القيمة المضافة سنة 2013، محتلا المرتبة الخامسة بعد كل من (قطاع المحروقات 32.4 %، الخدمات 25 %، خدمات الإدارات العمومية 16.5 % والأشغال العمومية 10.6 %) متفوقا عن مرتبته الثالثة سنة 2005، وهذا يعود للبرامج الاستثمارية الضخمة التي شرعت الدولة في إنجازها من جهة بداية من 2009، إضافة لانخفاض أسعار المحروقات وضعف الكمية المصدرة من المحروقات نتيجة ضعف الاكتشافات في الفترة الأخيرة.

شكل 5: يوضح نسبة المساهمة القطاعات من القيمة المضافة سنة 2013

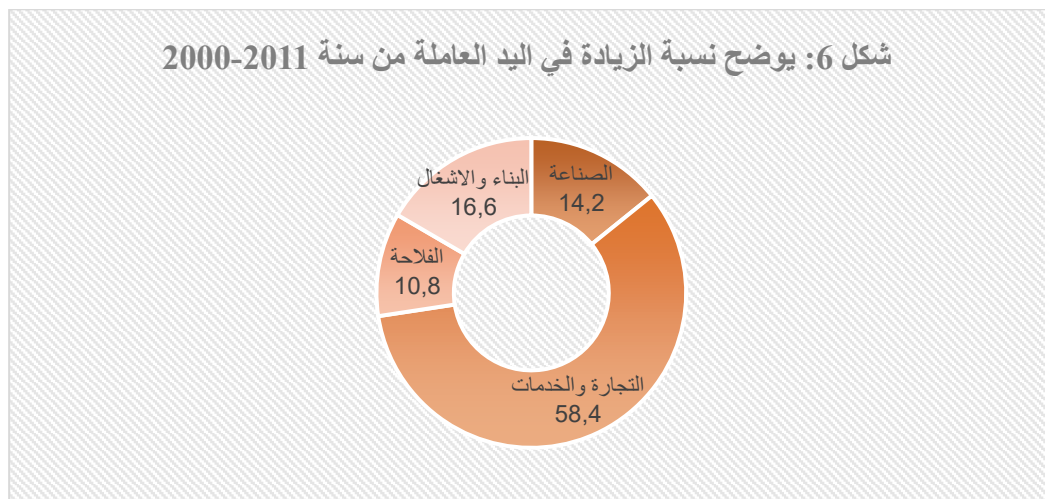


المصدر: حدة فروحات، سلمى عائشة كيطي، 2017، ص179

- كما مثلت الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي % 17.8 من مجموع مساحة التراب الوطني المقدر بـ 23817100 هكتار بما يوافق 46608.4 هكتار تجمع بين الأراضي الفلاحية الصالحة، المراعي المجاري والغابات، إضافة للأراضي الفلاحية غير المنتجة (مباني التبريد، الساحات، الطرق، القنوات، مصانع تحويل المنتجات الفلاحية خاصة المطاحن والمعاصر والمحاجر...)، قدر نصيب الفرد منها ما يقارب 0.24 هكتار / نسمة سنة 2008 بعدما كان 0.31 هكتار / نسمة سنة 1988، ما يشير إلى أن تطور المساحة الزراعية للفرد لم تساير تطور عدد السكان خلال الفترة مما

نجم عنه انخفاض نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة.

في حين لم يعرف حجم القوة العاملة الفلاحية تطورا ملحوظا بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بالرغم من استقطاب هذا القطاع لـ 21,06% من اليد العاملة الكلية في بداية تطبيق المخطط لتصل النسبة 25,14% سنة 2005، وتشرع في التناقص إلى غاية سنة 2011 لتصل إلى 10,8% من إجمالي اليد العاملة في الجزائر خلال فترة تطبيقه بالموازاة مع تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، ويرجع ذلك للزيادة في اليد العاملة في كل من (القطاع الصناعي 14,2% قطاع البناء والأشغال العمومية 16,6% وقطاع التجارة والخدمات 58,4%) بنسب أكبر من القطاع الفلاحي. (سلمى عائشة كيحلي حدة فروحات، 2017، صفحة 179)



المصدر: سلمى عائشة كيحلي حدة فروحات، 2017، 179

3.4- برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي:

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، ويعتمد هذا البرنامج في استراتيجيته على وضع

الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة المقبلة (2009-2013)، التي يتم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي يركز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتأمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة (السقي بالتنقيط)، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة على المستوى الوطني في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما :

- عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي: يقوم من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة؛
- عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي: تقوم هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة (غردي محمد، 2012).

وفي هذا الإطار صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد: عماري شريف بعد اجتماع مع إدارات الوزارة على إعداد ورقة طريق لبعث برنامج التجديد الفلاحي والريفي واستدراك النقائص المسجلة سابقا، مطالباً الفاعلين الأساسيين في القطاع بتقديم حلول علمية وعملية حديثة لتفعيل البرنامج في إطار الوسائل المتاحة والابتكارات والخبرات السابقة (عماري شريف، 2019، صفحة 4).

في الأخير أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري شريف عماري على أهمية الرقمنة في مسار عصرنة القطاع، معتبر إياها "ضرورة ملحة"، هذا المسعى سيسمح برفع مردودية مختلف المؤسسات والهيكل التابعة للقطاع ويقلص من الأعباء الإدارية لفائدة جميع الفاعلين النشطين في القطاع الفلاحي والصيد البحري والغابات بالمساهمة أكثر في الجهود المبذولة من أجل تشجيع تنويع الاقتصاد الوطني.

وأضاف السيد الوزير: إن تجسيد هذا البرنامج سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية للقطاع وذلك يتضمن تسهيل الإجراءات الإدارية وإمكانية الحصول على المعلومة سيما بالنسبة لأصحاب القرار ومختلف

المتدخلين في القطاع (فلاحون، مربون، صيادون، عمال الغابات المتعاملون الاقتصاديون، الباحثون، الطلبة والمجتمع المدني). للتذكير فإن برنامج رقمنة القطاع يقوم على ثلاثة مشاريع كبرى تتمثل في: تأهيل الهيكل المركزي، تطوير النظام المعلوماتي وتأهيل هيكل الشبكة، ويمتد على ثلاث سنوات. (عماري شريف، 2019)

5. تحليل النتائج :

من الدراسة السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- الواقع الاقتصادي للجزائر يفرض ضرورة التحول إلى اقتصاد متنوع ومتطور مقارنة بالإمكانات التي تتوفر عليها؛
- يعتبر القطاع الزراعي ذو أفضلية وميزة تنافسية، وذلك لاعتبارات تتعلق بمجموع الثروات والمقومات المتنوعة، التي تجعل تنوع الاقتصاد الجزائري يقوم عليه؛
- استفاد القطاع الفلاحي عموما من الدعم المطلق في بداية الألفية، من خلال المخصصات المالية وبرامج التنمية في المخططات الخماسية (2000-2014)، وترجم الإرادة السياسية للدولة في النهوض بهذا القطاع؛
- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم زيادة المساحة المزروعة، مقارنة بالتطور الديمغرافي للسكان وازدياد الطلب على المنتجات الفلاحية عموما، أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية.

6. خاتمة:

يبقى القطاع الفلاحي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وأساس النشاط الاقتصادي للجزائر، حيث ورغم تهميشه قبل سنة 1999 لعدة أسباب، إلا أنه تم تدارك ذلك بعد سنة 1999 من خلال المخصصات المالية في إطار البرامج التنموية المختلفة التي وضعت قطاع الفلاحة في أولويات استراتيجيتها، لذا حاولنا إبراز مقومات ومساهمة القطاع الفلاحي وكذا الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في إطار ما يسمى بالتحول نحو التنوع الاقتصادي واعتبار القطاع الزراعي من بين القطاعات الاستراتيجية المستهدفة لتحقيق هذا الهدف، حيث تبقى مساهمة هذا الأخير ضعيفة مقارنة بالجهود والدعم والتحفيزات الذي تم بذلها من قبل الدولة خلال السنوات الفارطة.

حيث خلصنا إلى المقترحات التالية:

- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي بحاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة، لزيادة الإستثمار في القطاع الزراعي: مثل تشجيع التوجه نحو الفلاحة الصحراوية؛
- مواصلة سياسة الدعم الفلاحي في إطار برنامج المخططات وزيادة المساحة الزراعية المستصلحة والمسقية وتنوع المحاصيل، مما يوصل إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة النمو الاقتصادي؛
- تشجيع ودعم الاستثمار الفلاحي من خلال تسهيل إجراءات الحصول على العقار الفلاحي والتمويل للخواص وخاصة الشباب الخريج، واحتضان المؤسسات المنشئة المتخصصة في الإنتاج الفلاحي والتصنيع الغذائي؛
- إقامة شراكات مع الأجانب للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات العالمية في الميدان الفلاحي؛
- العمل على توفير بيئة إقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، تشجع على الإستثمار في الزراعة وتساهم في تحقيق التغيرات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إقامة مؤسسات التسويق الزراعي لتسهيل نفاذ المنتجات الزراعية محليا وإقليميا ودوليا.

7. قائمة المراجع:

- Dauphin, J.-F. (2016, 5 7). *Avec la baisse des recettes pétrolières, l'Algérie cherche à diversifier et à transformer son économie*. (FMI) Récupéré sur FMI:
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a>
 بنك الجزائر. (2016). تقرير بنك الجزائر لعام 2016، ص22. الجزائر: بنك الجزائر.
- تقرير التنمية العربية. (2013). نحو منهج هيكلية لإصلاح الاقتصاد. الكويت: المركز العربي للتخطيط.
- تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. (2017). مشاورات مع الجزائر. جنيف. تم الاسترداد من
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/06/01/pr17201-imf-executive-board-concludes-2017-article-iv-consultation-with-algeria>
- زهير عمار. (2014). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي... أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980. ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي التاسع، (صفحة 9). الشلف: جامعة الشلف.
- سلمى عائشة كيجلي حدة فروحات. (2017). مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة-حالة الجزائر خلال الفترة (2016-1980). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (3)، 180.
- شارف نورالدين. (2017, 12). فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 6(2)، 36.
- عماري شريف. (27 ديسمبر، 2019). مجلة الصحافة رقمنة قطاع الفلاحة ضرورة ملحة. (وكالة الأنباء الجزائرية) تم الاسترداد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

<http://madrp.gov.dz/ar/download/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d>

8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%a7%d
9%81%d8%a9-28-%d8%af%d9%8a%d8%b3%d9%85%d8%a8%d8%b1-
/2019

غردى محمد. (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية. الجزائر: جامعة الجزائر3.

غردى محمد، بن نذير نصرالدين. (ديسمبر، 2016). تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 5(2)، 195.

كمال رواينية موسى باهي. (ديسمبر، 2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية-حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(5)، 137.

نبيلة نوي. (2016). تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنوع الاقتصادي. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(15)، 272.